

Distr.: General  
23 September 2014  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث  
اللجنة التحضيرية  
الدورة الثانية

جنيف، ١٧-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

الاعتبارات المتعلقة بإطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥

الخبرات الإقليمية والوطنية ضمن إطار عمل هيوغو

مذكرة مقدمة من الأمانة\*

موجز

أعدت هذه الوثيقة عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٨/٢١١ من أجل دعم العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث. وتقدم الوثيقة لمحة عامة عن الخبرات المكتسبة من خلال الاستراتيجيات والمؤسسات والخطط الإقليمية والوطنية للحد من أخطار الكوارث وتوصياتها، والاتفاقات الإقليمية ذات الصلة ضمن إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث.

وتشير التقارير الطوعية المقدمة من البلدان إلى إحراز تقدم في تنفيذ الكثير من أولويات العمل المحددة في إطار عمل هيوغو، رغم مواجهة تحدٍ حقيقي في تنفيذ إحدى الأولويات - ألا وهي الحد من عوامل الخطر الأساسية - الأمر الذي يساعد في توضيح ارتفاع حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث على مدى السنوات العشر الماضية. وتبين تجارب المناطق مزيداً من المشاركة المكثفة في أنشطة الحد من أخطار الكوارث. وقد أثر إطار عمل هيوغو في صياغة الاتفاقات الإقليمية وعمل المؤسسات الإقليمية. وفي الوقت نفسه، لكل منطقة قضايا وأولويات محددة ينبغي معالجتها في جهود الحد من أخطار الكوارث.

\* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب الحاجة إلى تضمينها أكثر ما يمكن من المعلومات المنبثقة عن المشاورات.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-17120 101114 111114



\* 1 4 1 7 1 2 0 \*

## مقدمة

- ١- قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢١١/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أن يكون أحد أهداف المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث النظر في الخبرة المكتسبة من خلال الاستراتيجيات والمؤسسات والخطط الإقليمية والوطنية للحد من أخطار الكوارث وتوصياتها، والاتفاقات الإقليمية ذات الصلة في ظل تنفيذ إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث.
- ٢- وتُعرض التجارب الواردة في هذا التقرير الموجز في فرعين. فالفرع الأول يتضمن معلومات عن الاستراتيجيات والمؤسسات والخطط الوطنية التي استُخلصت من التقارير المنتظمة التي تقدمها البلدان كل سنتين عن تنفيذ إطار عمل هيوغو. ويقدم الفرع أيضاً موجزاً عن التقدم المحرز والخبرة المكتسبة فضلاً عن بعض الأرقام المتعلقة بمعدلات الوفيات والخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث. أما الفرع الثاني فيعرض الخبرات المكتسبة من المشاركة الإقليمية في أنشطة الحد من أخطار الكوارث في ظل تنفيذ إطار عمل هيوغو. واستُقيت الخبرات من التقارير والاتفاقات والخلاصات الإقليمية، ومن المقابلات التي أجريت مع المنظمات والكيانات الحكومية الدولية الإقليمية. ويتضمن الفرع الثاني لمحة عامة عن الخبرات والمستجدات الإقليمية منذ عام ٢٠٠٥ في خمس مناطق هي: أفريقيا، والدول العربية، والأمريكتان، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا.

## الفرع الأول: الخبرات الوطنية

- ٣- منذ الاتفاق على إطار عمل هيوغو، أبلغت بلدان عن التقدم المحرز في تنفيذه على مدى دورات الإبلاغ الثلاث التالية: ٢٠٠٧-٢٠٠٩، و٢٠٠٩-٢٠١١، و٢٠١١-٢٠١٣. وتقدم التقارير نظرة متعمقة وغنية بالمعلومات عن الخبرات الوطنية التي اكتسبتها البلدان من تنفيذ سياسات وأنشطة الحد من أخطار الكوارث. ويركز الجزء الأول من الخبرات الوطنية على التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات الخمس الواردة في إطار عمل هيوغو بوجه عام، ويتضمن بضعة أمثلة قطرية تهدف إلى توضيح الصورة في هذا الصدد. وتُعرض أيضاً حقائق وأرقام بشأن معدلات الوفيات والخسائر الاقتصادية الجماعية الناجمة عن الكوارث.

## الخبرات المكتسبة من تنفيذ إطار عمل هيوغو والتقدم المحرز في تنفيذه

- ٤- أحرزت المناطق كافة تقدماً تدريجياً في جميع أولويات العمل المبينة في إطار هيوغو. وتُحقق بالذات تقدم في تعزيز أطر البلدان المؤسسية والتشريعية والسياساتية؛ وتطوير نظم الإنذار المبكر؛ وتحسين أنشطة التأهب للكوارث ومواجهتها؛ وزيادة تقييم المخاطر والتثقيف والبحث؛ وإذكاء الوعي العام بأخطار الكوارث وتحسين فهمها المشترك. ويرد أدناه موجز مقتضب

عن حالة التقدم المحرز في التنفيذ، خلال دورات الإبلاغ الثلاث الممتدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٣<sup>(١)</sup>.

*أولوية العمل ١: ضمان اعتبار الحد من أخطار الكوارث أولوية وطنية ومحلية تستند إلى قاعدة تنفيذ مؤسسية متينة.*

٥- أُحرز تقدم كبير في جعل الحد من أخطار الكوارث أولوية وطنية ومحلية على السواء في البلدان التي قدمت تقارير منذ دورة الإبلاغ الأولى. وتُحقق تقدم هائل بالذات في إرساء السياسات والأطر القانونية الوطنية، وإضفاء الطابع اللامركزي على المسؤوليات والقدرات، وزيادة الاهتمام بإنشاء منتديات وطنية أو هيئات للتنسيق في مجال الحد من أخطار الكوارث. وفي دورة الإبلاغ التي تشمل الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، شدد عدد من البلدان على أن التقدم لم يتبلور بالضرورة في حد فعلي من أخطار الكوارث، وهذا استنتاج يتفق والاستنتاجات المستخلصة من استعراض إطار عمل هيوغو في منتصف المدة<sup>(٢)</sup>، إذ أُشير إلى تحقيق تقدم في إنشاء الهياكل المؤسسية ووضع الخطط، بينما ظل التقدم محدوداً في توفير الموارد والتنفيذ على الصعيد المحلي.

٦- وأضحى كثير من البلدان يرى ضرورة وجود أطر قانونية وسياساتية للحد من أخطار الكوارث. وبُذلت جهود كبيرة لوضع هذه الأطر. فقد أُرست الصين نظاماً قانونياً للوقاية من الكوارث والحد منها، بما في ذلك استحداث قوانين وطنية وإطاراً سياسياً من أجل الوقاية من الكوارث والحد منها؛ وتحديد مسؤولية الحكومة المركزية والحكومات المحلية؛ وإنشاء نظم خاضعة للحكومة تعنى بالوقاية من أخطار الكوارث والحد منها والإغاثة في حال وقوعها. ووضعت الصين أهدافاً وطنية للحد بقدر كبير من عدد الوفيات الناجمة عن المخاطر الطبيعية وإبقاء الخسائر الاقتصادية المباشرة الناتجة عن الكوارث في حدود ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(٣)</sup>. وأشارت البرازيل إلى إنجاز شامل فيما يتعلق بالأطر القانونية والسياساتية، إذ أقرت مجموعة واسعة من المبادئ التوجيهية وصاغت تشريعاً يركز على الوقاية من الكوارث. ووضعت جيبوتي سياسة عامة وطنية بشأن إدارة أخطار الكوارث ودونتها في شكل قانون، واعتمدت من ثم إطاراً مؤسسياً لتنفيذها. وصاغت جزر كايمان إطاراً استراتيجياً جديداً لإدارة أخطار الكوارث، مدعوماً بهيكل جديد هو وكالة إدارة المخاطر في جزر كايمان.

٧- وأبلغت بلدان عن توافر الموارد المخصصة للحد من أخطار الكوارث، مقارنة بالموارد المخصصة لإدارة حالات الطوارئ أو الإغاثة والاستجابة، لتبين أنها تجعل من مسألة الحد من أخطار الكوارث إحدى أولوياتها. وأفادت اليابان، في دورة الإبلاغ الثانية التي

(١) [http://www.unisdr.org/files/32916\\_implementationofthehyogoframeworkfo.pdf](http://www.unisdr.org/files/32916_implementationofthehyogoframeworkfo.pdf)

(٢) [http://www.preventionweb.net/files/18197\\_midterm.pdf](http://www.preventionweb.net/files/18197_midterm.pdf)

(٣) <http://www.unisdr.org/archive/38302>

تشمل الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، بأنها خصصت ١,٢ في المائة من ميزانيتها الوطنية للحد من أخطار الكوارث، إذ حُصص مبلغ ٧,٩ بلايين دولار للاستثمار في تنمية قطاعية قادرة على مقاومة المخاطر، مثل النقل والزراعة. وحُصص مبلغ إضافي قدره ٢,٧ بليون دولار من اعتمادات الميزانية لاستثمارات قائمة بذاتها في مجال الحد من أخطار الكوارث، مثل تقييم الأخطار، وإنشاء المؤسسات، ووضع نظم الإنذار المبكر.

٨- وذكرت عدة بلدان أنها تعمل على تفويض مزيد من السلطات إلى الإدارات المحلية، وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في أنشطة الحد من أخطار الكوارث. وفي عام ٢٠٠٩ أشارت بلدان في مختلف أنحاء آسيا (تشمل على سبيل الذكر لا الحصر الفلبين وسري لانكا وجمهورية إيران الإسلامية) إلى وضع نظم لا مركزية للحكومة تتولى أنشطة الحد من أخطار الكوارث. وتتيح هذه النظم اللامركزية فرص المشاركة على صعيدي الإدارة المحلية والمجتمعات المحلية. وعزز النيجر شبكته الخاصة بالنظم المجتمعية للإنذار المبكر، للاستفادة من المسؤولين المنتخبين محلياً ومن مجتمعاتهم في بناء القدرات، ولتمتين دورهم في مجال الوقاية. وتحرص جمهورية إيران الإسلامية على أن تُخصَّص نسبة ٢ في المائة من كل ميزانية محلية للحد من أخطار الكوارث. وتعتمد سياسات أستراليا وبرامجها لتطوير القدرة على مواجهة الكوارث على تفويض السلطة إلى الإدارات المحلية وتزويدها بالموارد الكافية. وأبلغت فتزويلا في تقريرها لعام ٢٠١١ بأن اللجان المحلية المعنية بإدارة الأخطار تخبر الناس جميعاً بما تواجهه المجتمعات المحلية من أخطار وتهديدات وما تعانیه من أوجه ضعف ناجمة عن الكوارث، وتدرّبهم على التأهب للكوارث ومجابهتها.

٩- وهناك رغبة متزايدة في تحسين آليات التنسيق الوطنية للحد من أخطار الكوارث والاستفادة من تلك الآليات، بما فيها نموذج المنتديات الوطنية الشاملة لجهات متعددة من ناحية الشكل والوظيفة. وصُممت المنتديات القائمة والجديدة معاً من أجل إشراك مزيد من الجهات المعنية في جهود الحد من أخطار الكوارث. فقد أشرك الجبل الأسود، على سبيل المثال، ١٦ مؤسسة في إعداد استراتيجيته الوطنية لحالات الطوارئ، منها الجامعات والمؤسسات ذات الخبرة المتخصصة في مجال المخاطر والموظفون الحكوميون. وفي بعض حالات، تتألف المنتديات الوطنية، مثل المنتديات الموجودة في الجمهورية التشيكية وألمانيا، من المنظمات غير الحكومية أساساً. وفي عام ٢٠٠٩، أفادت البحرين بأنها أنشأت لجنة وطنية لإدارة الكوارث، واعترفت بالحاجة إلى وضع سياسة عامة وطنية<sup>(٤)</sup>. وتشهد الدول العربية التزاماً وطنياً قوياً بالحد من أخطار الكوارث. ففي بعض الدول العربية، ولا سيما حيث توجد قاعدة تضم جهات معنية متعددة لإدارة الكوارث (مثل مصر وتونس)، أنشئت منتديات وطنية أو لجان تنسيق رسمية معنية بالحد من الكوارث.

(٤) تقرير التقييم العالمي ٢٠٠٩.

١٠- وتنطوي هذه الأولوية على حالة جديدة هي احتمال تسبب المخاطر الطبيعية في كوارث تكنولوجية. ويشكل الزلزال الكبير الذي هز شرق اليابان في عام ٢٠١١ أكبر مثال مأساوي على احتمال تحول المخاطر الطبيعية إلى كوارث تكنولوجية. ويمكن أن تتحول هذه الأحداث المتزامنة أو المتعاقبة إلى أحداث كارثية. وفي كثير من الأحيان تُكَلِّف المنظمات الإدارية ومؤسسات التشريع والبحث بالتعامل إما مع خطر طبيعي أو حادث صناعي، ولكنها قلما تُكَلِّف بمواجهتهما معاً. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تعقيد فعالية جهود إدارة الأخطار. ويبين حجم الضرر الاقتصادي واجتماع الأخطار ضرورة وضع ترتيبات مؤسسية جديدة وإدارة المعارف وزيادة سياسات إدارة الأخطار. وما انفكت سياسات الحد من أخطار الكوارث تتسع نطاقاً وتتبع نهجاً أكمل وأشمل لإدارة الأخطار.

*أولوية العمل ٢: تحديد أخطار الكوارث وتقييمها ورصدها وتعزيز الإنذار المبكر.*

١١- شهدت جميع مؤشرات هذه الأولوية من أولويات العمل تقدماً كبيراً ومطرداً. فقد أبلغت هولندا وسلوفينيا بوجه خاص عن إنجاز شامل لجميع مؤشرات هذه الأولوية. وأفادت إيطاليا بأن عمليات الإنذار المبكر تحسنت كثيراً منذ وضع نظام الإنذار الوطني. فالمعلومات التي يجمعها المركز الوظيفي الوطني وتجمعها المراكز الوظيفية الإقليمية تُعمم يومياً على متخذي القرارات في نظام الحماية المدنية الوطني.

١٢- وأبلغت عدة بلدان عن تنفيذ عمليات تقييم الأخطار التي تهدد البنى التحتية الحيوية، مثل المستشفيات والمدارس. وأشارت صربيا إلى اعتماد القانون المتعلق بحالات الطوارئ الذي ينص على إجراء تقييم عقلائي منتظم للأخطار. وجعلت ماليزيا مسألة تقييم أخطار الكوارث شرطاً لا بد منه للتخطيط والبرمجة في مجال التنمية القطاعية. وفي ملديف، تستخدم وزارة الإسكان والبيئة، في مشاريع التخطيط الوطني والمحلي، نماذج مناخية إقليمية عالية الاستبانة صادرة عن دائرة الأرصاد الجوية في ملديف. وتشمل عمليات أوروغواي لتقييم الأخطار برامج المراقبة الرامية إلى رصد خطر دخول الأمراض إلى البلد عن طريق الحيوانات والمنتجات المشتقة منها. ويبرز كل من قانون إدارة الكوارث والسياسة العامة الوطنية لمواجهة الكوارث في الهند الحاجة إلى إجراء تقييمات للمخاطر ومواطن الضعف، ولذلك أعدت الهند أطلساً لمواطن الضعف. وفي أفريقيا، عزز نظام جمع المعلومات المتعلقة بأخطار الكوارث في تسعة بلدان أصبحت تملك جميعاً قواعد بيانات عن الحسائر الناجمة عن الكوارث يتاح للجُمهور الوصول إليها عن طريق الإنترنت. ويُتوقع أن يضع ما لا يقل عن ٢٠ بلداً إضافياً قواعد البيانات تلك في المستقبل.

١٣- وأبلغ العديد من البلدان عن وضع نظم تشغيلية لرصد الأخطار، ولا سيما المخاطر الطبيعية والتهديدات الصحية الناشئة. واشترت هندوراس نظاماً للمعلومات لإدارة الأخطار على الصعيد الوطني لا بد من تنفيذه وتكيفه وفقاً للاحتياجات المحلية؛ وخُصص وقت لتدريب الموظفين على استخدامه. ووضعت المملكة المتحدة استراتيجية "للإبلاغ عن

الأخطار" هدفها تبادل المعلومات لتيسير التعاون في التخطيط لمواجهة الطوارئ. وتشمل الاستراتيجية متطلبات قانونية تلزم الجهات المعنية بالاستجابة في حالات الطوارئ بتقاسم المعلومات مع الأفراد الآخرين المعنيين بالاستجابة.

١٤- وأبلغ عن تحقيق نجاح كبير في وضع نظم الإخطار بالطوارئ. فقد وضعت الصين نظاماً لرصد المخاطر الطبيعية الرئيسية والإنذار المبكر بها، وأصبحت تقدم خدمات الإنذار المبكر للمجتمعات المحلية. وتقدم بيلاروس لعامة الناس معلومات في الوقت المناسب عن التهديدات وحالات الطوارئ المحتملة عبر نظام وطني للإنذار. وذكرت ملاوي نظاماً للإنذار المبكر تشرف عليه الإدارة المعنية بتغير المناخ وخدمات الأرصاد الجوية. وأنشأت فنلندا أول شبكة وطنية للإذاعة الرقمية في العالم تستند إلى معيار "الجهاز اللاسلكي الأرضي المتعدد القنوات"، مما يتيح إرسال أصوات وبيانات وصور متحركة عالية الجودة، حتى في أقسى الظروف.

*أولوية العمل ٣: الاستفادة من المعارف والابتكارات والتعليم لبناء ثقافة للسلامة والقدرة على مواجهة الكوارث على جميع المستويات.*

١٥- أبلغ عدد من البلدان عن إنجاز كبير أو شامل لجميع المؤشرات ضمن أولوية العمل الثالثة. ويمثل النجاح في نشر المعلومات المتعلقة بالأخطار أكثر الإنجازات المبلغ عنها. فقد أنشأت الصين، على سبيل المثال، دائرة لتبادل المعلومات المتعلقة بالكوارث ونظمت حملة عامة بشأن الوقاية من الكوارث والحد منها.

١٦- وأبلغت بلدان عن النجاح في إعداد وتوفير مناهج تعليمية تتعلق بالحد من أخطار الكوارث. وعلى وجه التحديد، أشارت تقارير دورة الإبلاغ الأخيرة إلى ابتكارات في تثقيف أطفال المدارس وعامة الناس والمهنيين بمسألتي القدرة على مواجهة الكوارث والسلامة. وتشمل بعض الأمثلة التطبيقات التعليمية التي تتضمنها الهواتف الذكية في أستراليا، والأداة التعليمية الشبكية المسماة بتصرف 'كيف السبيل يا خليل؟' (What's the Plan, Stan?) في نيوزيلندا. وحُقق إنجازات رئيسية أيضاً في مجال التوعية العامة بالحد من أخطار الكوارث، وتيسير حملات التوعية الوطنية بشأن الحد من أخطار الكوارث. وأبلغت جزر سليمان عن إجراء حملات تثقيفية عامة واسعة النطاق، ولا سيما قبل موسم الأعاصير وخلالها. وبُذلت جهود في مجال الدعوة في المدن والمدارس والمستشفيات في العديد من بلدان أفريقيا، تمشياً مع الجهود العالمية. وأدرجت مسألة الحد من أخطار الكوارث في المناهج الدراسية في إثيوبيا وسيراليون ومدغشقر وموريشيوس وموزامبيق ونيجيريا.

١٧- وفيما يتعلق بتطوير أساليب وأدوات البحث لإجراء تقييمات للأخطار المتعددة، أدت أنشطة البحث والتطوير التي اضطلع بها القطاع العام في مجال تكنولوجيات التخفيف من المخاطر إلى تحسين قدرة نظام النقل الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية على مواجهة مخاطر

متعددة. ووُضعت منهجيات ومبادئ توجيهية لمساعدة قطاع النقل في تقييم الأخطار والتخطيط لمواجهة الكوارث والإجلاء والإنعاش، والتخطيط للظواهر المناخية القصوى. وفي ناميبيا، يضطلع المعهد الناميبي لأبحاث السياسات الاقتصادية بعمل يدعم أنشطة البحث وجمع المعلومات والتدريب فيما يتعلق بالحد من الفقر والحد من أخطار الكوارث.

#### أولوية العمل ٤: الحد من عوامل الخطر الأساسية.

١٨- واجهت البلدان تحديات أكبر في إدماج مسألة الحد من أخطار الكوارث في الاستثمار العام، والتخطيط لاستخدام الأراضي، ومشاريع البنى التحتية، وإدارة البيئة، والسياسات الاجتماعية، وهي الأنشطة المدرجة في إطار أولوية العمل الرابعة.

١٩- وتؤدي محركات الخطر الكامنة هذه، مثل سوء الحوكمة الحضرية، وهشاشة أسباب المعيشة في المناطق الريفية، وتدهور النظم الإيكولوجية، إلى تقويض جهود التنمية وزيادة الفقر بتكثيف خطر الكوارث داخل المجتمعات المحلية والأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض. فليس هناك مثال واحد على إنجاز شامل لجميع المؤشرات في أي من دورات الإبلاغ الثلاث، مما يكشف عن حجم التحدي الذي تطرحه هذه الأولوية أمام البلدان. وظل التقدم محدوداً للغاية فيما يتعلق بأولوية العمل ٤.

٢٠- فقد أفادت بلدان عديدة بأن إدماج اعتبارات الحد من أخطار الكوارث في السياسات والخطة المتصلة بالبيئة ليس إلا وهماً. وأبلغت موزامبيق، على سبيل المثال، بأن اعتماد المجتمعات المحلية الشديد على الموارد الطبيعية من أجل البقاء، بسبب ارتفاع مستويات الفقر، وزيادة الضغط على الموارد، جعل السياسات البيئية غير عملية بالمرّة.

٢١- وفي بعض الحالات، أشير إلى أن الافتقار إلى القدرات المالية والإدارية في برامج التأمين الاجتماعي العامة والخاصة حال دون إحراز تقدم في أولوية العمل ٤. وذكرت باراغواي أن السياسات الإنمائية الوطنية اتبعت نهجاً شاملاً إزاء إدارة أخطار الكوارث، غير أن الآثار المترتبة على عمليات الحكومة ظلت محدودة بالنظر إلى أن ٣٦ في المائة من السكان يعيشون في فقر، و١٩ في المائة يعيشون في فقر مدقع. وأبلغت فييت نام عن عدم وجود "ثقافة التأمين"، مما يؤدي إلى ضعف قدرات قطاع التأمين المحلي.

٢٢- ويطرح ذلك أمام البلدان ذات الدخل المنخفض تحدياً شديداً بوجه خاص فيما يتعلق بتنفيذ العناصر الإلزامية في مجال الحد من الخطر وإنفاذها. فقد أشارت ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، على سبيل المثال، إلى أن القدرات تختلف بين كل واحدة من جزرها، وقالت إن إجراءات التخطيط لاستخدام الأراضي وقوانين البناء لا تُنفذ إنفاذاً فعلياً.

٢٣- ومع ذلك هناك بعض التجارب الوطنية الناجحة. فقد اتبعت ترينيداد وتوباغو نهجاً متعدد الاختصاصات إلى حد بعيد إزاء تصميم المشاريع الوطنية ودون الوطنية الرئيسية، وجمع إسهامات اللجان الاستشارية التقنية التي تضم خبراء من وكالات وجهات معنية

رئيسية في القطاعين العام والخاص. وتدخلت باكستان اجتماعياً واقتصادياً للحد من مواطن ضعف السكان المعرضين للخطر من خلال سن نظام الزكاة الذي يلزم المسلمين بالتصدق بربع عشر ثروتهم للأعمال الخيرية.

أولوية العمل ٥: تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية على جميع المستويات.

٢٤- أبلغ أكثر من ثلث البلدان عن إنجاز كبير أو شامل لجميع المؤشرات في إطار أولوية العمل الخامسة، وهذا أعلى معدل على صعيد الأولويات كافة. وأحد أسباب النجاح الرئيسية في هذا الصدد عمل الحكومات المحلية المتزايد على وضع خطط للتأهب لمواجهة الكوارث، وإجراء تمارين تدريبية منتظمة لزيادة القدرات. وينص قانون الفلبين للحد من أخطار الكوارث وإدارتها لعام ٢٠١٠ مثلاً، على إنشاء مكتب للحد من أخطار الكوارث وإدارتها في كل وحدة حكومية محلية يُعنى بتنسيق اختبار نظم الإنذار المبكر وسلاسل الاتصال.

٢٥- وعززت الصين خططها الرامية إلى التأهب للكوارث لتشمل نظاماً لخطط مواجهة الكوارث، ووضع احتياطات من مواد الإغاثة، وتحسين تمويل عمليات الإغاثة في حالات الكوارث، وزيادة مستويات الاشتراك في التأمين. وأفادت غانا بأنها وضعت سياسة عامة وطنية لإدارة الكوارث تهدف إلى إرشاد المنظمة الوطنية لإدارة الكوارث بشأن الإجراءات التشغيلية الموحدة لمواجهة حالات الطوارئ. وأبلغت عدة بلدان (مثل أرمينيا وتركيا) بأنها تراعي الخبرات المكتسبة من الكوارث السابقة في إعداد خطط مواجهة حالات الطوارئ، ووضع مشاريع البحث، وشراء معدات جديدة، وتثقيف أفراد قوات الإنقاذ والإغاثة وتدريبهم، فضلاً عن عامة الناس. وفي جامايكا، تُعمم المعلومات والدروس المستخلصة فيما يتعلق بالتأهب لمواجهة الكوارث وتُنشر من خلال التقارير الواردة من جميع القطاعات بعد وقوع كارثة.

٢٦- وأبلغت بعض البلدان عن إنشاء صناديق احتياطية لجهود مواجهة الكوارث أو عن وجود هذه الصناديق. ففي أفريقيا مثلاً، أبلغت تنزانيا وجنوب أفريقيا وسيشيل وكينيا وملاوي وموزامبيق عن وجود صندوق احتياطي. وأشار إلى وجود صناديق مماثلة في بلدان مختلفة في الأمريكتين (السلفادور وكوستاريكا وكولومبيا)، وآسيا (جمهورية إيران الإسلامية والفلبين)، ومنطقة المحيط الهادئ (أستراليا ونيوزيلندا). وذكرت جزر مارشال إنشاء صندوق للمساعدة الطارئة في حالات الكوارث. وفي بوليفيا، تُخصص نسبة ١٥,٠ في المائة من الميزانية الوطنية لصندوق احتياطي<sup>(٥)</sup>. ومن المهم التشديد على أن الحد من أخطار الكوارث يتطلب استثمارات متواصلة ومستدامة لا ترتبط بمجالات الطوارئ فحسب.

(٥) [http://www.preventionweb.net/english/hyogo/gar/report/documents/GAR\\_Chapter\\_5\\_2009\\_eng.pdf](http://www.preventionweb.net/english/hyogo/gar/report/documents/GAR_Chapter_5_2009_eng.pdf)



## معدلات الوفيات

٢٧- زاد حجم التعرض الفعلي للأعاصير المدارية على الصعيد العالمي بمقدار ثلاثة أمثال تقريباً في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٩. ويُفترض أن يؤدي النمو السريع للسكان المعرضين للخطر، مقترناً باشتداد الأعاصير المدارية، إلى مزيد من الوفيات في الظروف العادية. ورغم تعرض السكان المتزايد للظواهر المناخية واشتداد وطأة المخاطر، استناداً إلى التقارير الواردة وإلى تحسن قواعد البيانات المتعلقة بالخسائر، فإن خطر الوفيات المرتبط بالمخاطر الرئيسية المتصلة بالطقس ما فتئ يتراجع على الصعيد العالمي، ولا سيما في آسيا حيث تتركز أغلب الأخطار. وفي معظم أنحاء العالم، فإن احتمال الموت من جراء إعصار مداري أو فيضان نهر كبير أقل اليوم مما كان عليه في عام ١٩٩٠. فعلى سبيل المثال، تذهب التقديرات إلى أن خطر الوفيات المرتبط بالأعاصير المدارية في شرق آسيا والمحيط الهادئ قد تقلص بنسبة ٥٠ في المائة في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠١٠، رغم أن حجم التعرض لتلك الأعاصير قد ازداد بنسبة ١٦٠ في المائة تقريباً<sup>(٦)</sup>.

٢٨- وأسهمت الإنجازات المتصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مقترنة بالاستثمارات في مجال التأهب والإنذار المبكر، في انخفاض معدل الوفيات على مر العقود. وأدى تحسن هياكل النقل الأساسية والمرافق الصحية، وتحسن نظم الإنذار المبكر وإجراءات الإجماع، فضلاً عن العناية الطبية العاجلة، إلى تقليل أوجه الضعف، على الأقل في حالة الفيضانات والأعاصير المدارية. فخلال العقود الأربعة الماضية مثلاً، تعرضت بنغلاديش لثلاثة أعاصير عنيفة هي: بولا (١٩٧٠)، وغوركي (١٩٩١)، وسيدر (٢٠٠٧). وتسبب إعصار بولا في مقتل ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، وأودى إعصار غوركي بحياة ١٣٨ ٠٠٠ شخص. وبلغ عدد قتلى إعصار سيدر نحو ٤ ٠٠٠ شخص، مما يعزى بقدر كبير إلى وجود برنامج للمأوى في حالات الإعصار<sup>(٧)</sup>.

٢٩- وما زال خطر الوفيات الناجمة عن جميع المخاطر يتركز في البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي المنخفض، وما زال معدل الوفيات يتزايد في البلدان التي تعاني من ضعف الحوكمة في مواجهة الأخطار. وعموماً، نجحت البلدان الأعلى دخلاً والبلدان التي شهدت نمواً اقتصادياً سريعاً خلال العقود الأخيرة في الحد من خطر الوفيات فيها. وتؤدي التنمية الاقتصادية إلى زيادة القدرات عموماً في إدارة الكوارث وحالات الطوارئ. وعلى سبيل الإيضاح، أدى الزلزال الذي ضرب هايتي في عام ٢٠١٠ إلى مقتل ٢٢٢ ٥١٧ شخصاً. وفي المقابل، بلغ عدد قتلى الزلزال الذي وقع في شيلي بعد بضعة أشهر من زلزال هايتي ٤٨٦ شخصاً رغم أن الطاقة المنبعثة منه تجاوزت بنحو ٥٠٠ مرة الطاقة المنبعثة من زلزال هايتي. وعلاوة على ذلك، فإن الزلزال الذي ضرب نيوزيلندا في عام ٢٠١٠ دمر حوالي ٥٠٠ مبنى ولم يوقع أي ضحية.

(٦) Asia Pacific Disaster Report 2012.

(٧) تقرير التقييم العالمي ٢٠١١.

٣٠- وعلى العكس من ذلك، لا يزال خطر الوفيات شديداً في المناطق التي تشهد تباطؤ النمو الاقتصادي. ففي أفريقيا جنوب الصحراء مثلاً، ما فتئ خطر الوفيات الناجمة عن الفيضانات يتزايد باستمرار منذ عام ١٩٨٠، لأن الزيادة السريعة في حجم التعرض للفيضانات لم تقترن بتراجع متناسب في مواطن الضعف.

٣١- ويختلف خطر الوفيات الناجمة عن الزلازل عن خطر الوفيات المرتبطة بالفيضانات والأعاصير المدارية. فما انفكت نظم الإنذار الخاصة بجميع المخاطر الطبيعية تزداد تطوراً، ولكن الوفيات الناجمة عن الزلازل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالهيار المباني. وقد يزداد خطر الوفيات المرتبطة بالزلازل أيضاً في البلدان المعرضة للزلازل التي تشهد نمواً اقتصادياً ولكنها تعجز عن وضع حد لهشاشة مبانيها.

#### الخسائر الاقتصادية

٣٢- تبين عدة تجارب أن الكوارث تؤثر في كثير من الأحيان تأثيراً سلبياً شديداً وطويلاً الأمد في النشاط الاقتصادي. فقد شهدت البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، مثل العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، تراجع تنميتها الاقتصادية عقوداً بسبب آثار الكوارث. وجميع البلدان التي عانت من أكبر نسبة من الخسائر الاقتصادية في حالات الكوارث، شملت أسهمها من رأس المال، هي دول جزرية صغيرة نامية (مثل ساموا وسانت لوسيا) وبلدان نامية غير ساحلية.

٣٣- وأضعف البلدان اقتصادياً هي التي تعاني من أكبر نسبة من الخسائر الاقتصادية وتعجز اقتصاداتها أكثر من غيرها على مجابهة الصدمات، كما يتبين من تدي حجم وفوراتها الوطنية. فقد قدرت الأضرار والخسائر الناجمة عن زلزال هايتي بحوالي ٨ بلايين دولار أو ١٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(٨)</sup>، وحدث انخفاض في النمو الحقيقي من ٣,٥ في المائة إلى -٥,١ في المائة في عام ٢٠١٠ بسبب الآثار غير المباشرة<sup>(٩)</sup>. ولدى كثير من هذه البلدان قدرة محدودة للغاية على الاستفادة من التجارة الدولية، وتتسم بقلّة مشاركتها في أسواق الصادرات العالمية (أقل من ١,٠ في المائة) وبانخفاض معدل تنويع الصادرات. وتشكل الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية معاً نسبة ٦٧ في المائة من البلدان التي تعاني اقتصاداتها ضعفاً شديداً للغاية بسبب الكوارث<sup>(١٠)</sup>.

٣٤- وخلف زلزال شرق اليابان الكبير في عام ٢٠١١ خسائر مباشرة بلغت حوالي ٢٠٦ بلايين دولار، وهو ما يمثل نحو ٢٠ في المائة من متوسط تكوين رأس المال الثابت الإجمالي السنوي في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢. ولما كان اقتصاد اليابان متكامل إلى حد

(٨) البنك الدولي.

(٩) [http://www.forbes.com/lists/2011/6/best-countries-11\\_Haiti\\_CHI135.html](http://www.forbes.com/lists/2011/6/best-countries-11_Haiti_CHI135.html)

(١٠) تقرير التقييم العالمي ٢٠١٣.

بعيد مع الاقتصاد العالمي، فقد عانت مناطق أخرى مما نتج عن الزلزال من اضطرابات مباشرة وغير مباشرة في الإمدادات. فأدت هذه الكارثة إلى انخفاض إنتاج السيارات في الفلبين (-٢٤ في المائة)، وتايلند (-٢٠ في المائة)، وإندونيسيا (-٦ في المائة)<sup>(١١)</sup>.

٣٥- وبلغت الخسائر الاقتصادية المباشرة من الفيضانات في تايلند في عام ٢٠١١ حوالي ٤٥,٧ بليون دولار، أي ما يعادل أكثر من ٦٠ في المائة من متوسط تكوين رأسمالها الثابت الإجمالي السنوي في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠. وقُدرت الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن إعصار ساندي في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٢ بزهاء ٥٠ بليون دولار<sup>(١٢)</sup>. ويمكن أن تتأثر الاقتصادات الوطنية تأثراً شديداً لأن كثيراً من الأعمال التجارية تعاني في آن واحد من هذه الكوارث. وأدت الكوارث الكبرى، مثل الفيضانات التي حدثت في تايلند في عام ٢٠١١، وإعصار ساندي في عام ٢٠١٢، وزلزال شرق اليابان الكبير في عام ٢٠١١، إلى تركيز الاهتمام على تأثير الكوارث المتزايد في القطاع الخاص.

٣٦- والخسائر الممكنة ليست وحدها ما يبرر مصلحة قطاع الأعمال في الحد من أخطار الكوارث. فالاستثمار الخاص يحدد بقدر كبير حجم الأخطار. ففي معظم الاقتصادات، يستأثر القطاع الخاص بنسبة تتراوح بين ٧٠ في المائة و٨٥ في المائة من إجمالي الاستثمارات، بما في ذلك الاستثمارات المؤسسية السنوية التي تتجاوز قيمتها ٨٠ تريليون دولار عالمياً. فقد ارتفعت قيمة رأس المال المنتج في شرق آسيا والمحيط الهادئ، على سبيل المثال، بأكثر من الضعف إذ انتقلت من ٤,٦ تريليونات دولار في عام ١٩٩٥ إلى ١٠ تريليونات دولار في عام ٢٠٠٥<sup>(١٣)</sup>. وعلى الصعيد العالمي، تُدمر الزلازل مرة كل ٢٥٠ عاماً أصولاً قيمتها ٧١ تريليون دولار.

٣٧- وحفزت العولمة النمو الاقتصادي وأحدثت أيضاً زيادة هائلة في قيمة الأصول المعرضة للخطر. وما فتئ المسؤولون عن التنظيم والمستثمرون على السواء يطالبون الشركات بكشف الأخطار الكامنة، بما فيها أخطار الكوارث. وتعمل العديد من الشركات حالياً على تعزيز قدراتها على إدارة الأخطار.

٣٨- واستناداً إلى المعلومات الواردة من البلدان التي قدمت تقارير طوعية عن تنفيذ إطار هيوغو، يُتوقع أن تشهد جميع المناطق في المستقبل تزايد خطر الخسائر الاقتصادية المقدر المرتبطة بالفيضانات والأعاصير المدارية. فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة الناتج المحلي الإجمالي العالمي المعرض لخطر الأعاصير المدارية من ٣,٦ في المائة في السبعينات من القرن الماضي إلى ٤,٣ في المائة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وخلال تلك الفترة، زادت

(١١) تقرير التقييم العالمي ٢٠١٣.

(١٢) [http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ADSR\\_2012.pdf](http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ADSR_2012.pdf)

(١٣) تقرير التقييم العالمي ٢٠١٣.

القيمة المطلقة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي المعرض لخطر الأعاصير المدارية بمقدار ثلاثة أمثال، أي من ٥٢٥,٧ بليون دولار إلى ١,٦ تريليون دولار<sup>(١٤)</sup>. وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حيث تتعرض سنوياً نسبة ٥٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لخطر الكوارث، ارتفع خطر الخسائر الاقتصادية المقدرة الناجمة عن الفيضانات في عام ٢٠١٠ بنسبة ١٧٠ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٠<sup>(١٥)</sup>.

٣٩- وتتحمل الحكومات المسؤولية عن مختلف الأصول العامة، مثل المدارس والمرافق الصحية والطرق والهياكل الأساسية وغيرها، وتتولى في الوقت نفسه دور الجهة التي يُلجأ إليها كملاذٍ أخير لتأمين منازل وأصول الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية ذات الدخل المنخفض. وللأسف، لا تؤدي الاستثمارات العامة في العديد من الحالات إلى زيادة رصيد البلد من الأصول فحسب، بل تفضي أيضاً إلى زيادة الأخطار والمسؤوليات. وتفيد التقارير الوطنية عن الخسائر الناجمة عن الكوارث في ٢١ بلداً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بأن الكوارث المتكررة الواسعة النطاق أدت إلى إضرار أو تدمير ٤٦ في المائة من المدارس، و٥٤ في المائة من المرافق الصحية، و٨٠ في المائة من الطرق، وأكثر من ٩٠ في المائة من منشآت المياه والصرف الصحي والطاقة<sup>(١٦)</sup>.

٤٠- والتأمين من أهم الأدوات المالية المتاحة للأسر المعيشية والشركات لتعزيز قدرتها على مواجهة الكوارث<sup>(١٧)</sup>. وينبغي أن يكون مبدئياً حافزاً قوياً للحد من أخطار الكوارث. وإذا كانت أسعار التأمين تعكس الأخطار الحقيقية، يمكن أن ييسر التأمين الاستثمارات في مجال الحد من الأخطار (مثل التأمين ضد الزلازل في كاليفورنيا). ويمكن أن يساهم تجميع عمليات التأمين على الصعيد الإقليمي أيضاً في تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث، مثل مرفق جنوب شرق أوروبا والقوقاز للتأمين ضد أخطار الكوارث الذي يشكل جهداً تعاونياً بين شركة تأمين خاصة وحكومات وطنية ومنظمات دولية لتوسيع نطاق التغطية التأمينية. ويمكن أن تؤدي الكوارث الكبرى أيضاً إلى تنقيح أسعار التأمين وتوافره. فعلى سبيل المثال، أدى الزلزالان اللذان ضربا مدينة كرايستشورتش في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ إلى مراجعة سياسات التأمين وأنظمة تقسيم المناطق في نيوزيلندا<sup>(١٨)</sup>. وأدت الفيضانات التي شهدتها تايلند في عام ٢٠١١ إلى وضع تصنيفات منقحة يُتوقع أن تزيد الأسعار وتقلص نطاق التغطية<sup>(١٩)</sup>.

(١٤) تقرير التقييم العالمي ٢٠١١، الصفحة ٣١.

(١٥) تقرير التقييم العالمي ٢٠١٣.

(١٦) تقرير التقييم العالمي ٢٠١١، الصفحة ١٠٢.

(١٧) تقرير التقييم العالمي ٢٠١٣.

(١٨) Muir-Wood, 2012.

(١٩) Aon Benfield 2012a.

٤١- وثمة مسألة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالضعف الاقتصادي هي توافر شبكات الأمان الاجتماعي. فالأسر المعيشية الفقيرة والمتقلبة بالديون لا تمتلك سوى قدرات إضافية قليلة أو قد لا تمتلكها إطلاقاً لاستيعاب الخسائر في دخل المحاصيل أو الماشية. وتقل من ثم قدرتها على التأقلم مع تأثير أبسط تقلبات الطقس أو أدنى المخاطر، مما يؤدي إلى سلسلة من الآثار المتعاقبة التي تفضي في كثير من الأحيان إلى زيادة الفقر والضعف في المستقبل من جراء عدم وجود شبكات الأمان الاقتصادي والاجتماعي<sup>(٢٠)</sup>. ورغم أن صكوك الحماية الاجتماعية لا تهدف إلى التعامل مع آثار الكوارث، بالإمكان تكييفها لتشمل الفئات المعرضة للخطر، فتحول دون حدوث زيادة كبيرة على المدين المتوسط والطويل في عدد الأشخاص الذين يعانون بعد الكوارث<sup>(٢١)</sup>. فعلى سبيل المثال، وسعت شيلي نطاق مدفوعات برامج المساعدة الاجتماعية في البلد لتشمل الأسر المعيشية المتأثرة بزلزال شباط/فبراير ٢٠١٠. ومن الأمثلة الأخرى في هذا الصدد عمل الصليب الأحمر في كينيا على دعم صناديق الدفينة في المدارس والمجتمعات المحلية. وتصميم وتنفيذ شبكات الأمان من المخاطر الطبيعية اعتباراً هامان<sup>(٢٢)</sup>.

٤٢- وتؤدي الخسائر غير المشمولة بالتأمين إلى اضطراب الاقتصاد الكلي. فقد هوى معدل النمو من جراء الخسائر المباشرة الناجمة عن الزلزال الذي ضرب هايتي في عام ٢٠١٠ (وتقدر قيمتها بمبلغ ٨ بلايين دولار، أو ١٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وسبب زلزال كرايستشورتش في نيوزيلندا في عام ٢٠١٠ خسائر مباشرة تقدر قيمتها بمبلغ ٦,٥ بلايين دولار (٥,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وأدت عمليات إعادة التعمير وتسوية المخزونات والزيادات الكبيرة في الإنفاق الحكومي المحلي إلى أثر إيجابي خفيف (يقدر بنحو ٠,٤ في المائة) في معدلات النمو. وأحد الأسباب المالية التي تبرر ذلك أن أكثر من ٨٠ في المائة من الخسائر المباشرة في نيوزيلندا كانت مشمولة بالتأمين. أما في هايتي فلم يشمل التأمين سوى أقل من ١ في المائة من الخسائر المباشرة<sup>(٢٣)</sup>. ويوجه ذلك مزيداً من الاهتمام إلى أهمية آليات نقل المخاطر للمساعدة في التخفيف من تكاليف الكوارث.

### الفرع الثاني: الخبرات الإقليمية

٤٣- يعرض الفرع الثاني الخبرات المكتسبة من العمل الإقليمي في مجال الحد من أخطار الكوارث في ظل تنفيذ إطار هيوغو. واستُقيت الخبرات من التقارير والاتفاقات والخلاصات الإقليمية، ومن المقابلات التي أجريت مع المنظمات والكيانات الحكومية الدولية الإقليمية. ويقدم الفرع لمحة عامة عن التجارب وأهم المستجدات الإقليمية منذ عام ٢٠٠٥، وعن

(٢٠) تقرير التقييم العالمي ٢٠٠٩.

(٢١) Siegel, P. and de la Fuente, A. 2010.

(٢٢) The World Bank: Natural Disasters: What is the Role for Social Safety Nets?

(٢٣) Bank for International Settlements Working Paper No. 394, Unmitigated Disasters? New Evidence on the Macroeconomic Cost of Natural Catastrophes, 2012.

الممارسات المتطورة في مجال الحد من أخطار الكوارث، في خمس مناطق هي: أفريقيا، والدول العربية، والأمريكتان، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا. ويُقصد بمنطقة الدول العربية في هذا التقرير اثنان وعشرون بلداً من أفريقيا وآسيا أعضاء في جامعة الدول العربية. أما منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية فيقصد بها أوقيانوسيا وفقاً للتقسيم المعتمد في شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

### الخبرة الإقليمية في مجال الحد من أخطار الكوارث

٤٤- مرت كل منطقة، بحسب ظروفها، بتجارب مختلفة في الحد من أخطار الكوارث. ففي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، جعلت موجة تسونامي في عام ٢٠٠٤ التركيز ينصب على ضرورة تقوية نهج إدارة أخطار الكوارث وعجلت بالاعتماد الرسمي لاتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ. وأدى تدوين قواعد المنطقة وقيمها، في سياق اعتماد ميثاق الرابطة في عام ٢٠٠٨، إلى زيادة تعزيز العمل على الحد من أخطار الكوارث. وفي أوروبا أتاح هيكل التعاون الإقليمي الطويل الأمد بين مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي إمكانية وضع تشريع بشأن الحد من أخطار الكوارث، وأدى إلى تقديم الحوافز والدعم إلى كل بلد على حدة. وشهدت الدول العربية انتقال التركيز من "مواجهة الكوارث" إلى "الحد من أخطار الكوارث"، وشمل ذلك وضع الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، واعتماد خطة العمل الإطارية ٢٠١٢-٢٠٢٠ مؤخراً لتنفيذ الاستراتيجية العربية. وشهدت الأمريكتان تدريجياً إنشاء مؤسسات ووضع أطر للحد من أخطار الكوارث، مثل السياسة العامة لأمريكا الوسطى بشأن الإدارة المتكاملة للأخطار.

٤٥- وهناك العديد من الأمثلة على الإجراءات التي يسهها العمل الإقليمي، بما في ذلك إنشاء مؤسسات ووضع صكوك تعزز وتكفل اتساق نهج وسياسات وأدوات وبرامج الحد من أخطار الكوارث عبر الحدود، من قبيل ما يلي:

(أ) صك رابطة أمم جنوب شرق آسيا الملزم قانوناً، الذي يقتضي من جميع الدول الأعضاء أن تبذل جهوداً تتجاوز ما ينص عليه إطار عمل هيوغو؛ وصكوك الاتحاد الأوروبي الملزمة قانوناً التي ترسي المعايير والإجراءات الدنيا؛ وفي الأمريكتين السياسة العامة لأمريكا الوسطى بشأن الإدارة المتكاملة للأخطار، التي تتيح إطاراً لإدارة متكاملة للأخطار الكوارث في المنطقة؛

(ب) الربط بين التكيف مع تغير المناخ والحد من أخطار الكوارث والتنمية المستدامة بإدماج هذه القطاعات في الصكوك والمؤسسات الإقليمية، مثل إدراج الحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في تخطيط الاستثمارات العامة في الأمريكتين؛ ودمج الحد من أخطار الكوارث في إطار الدول العربية الإقليمي للتعامل مع قضايا تغير المناخ؛ ووضع استراتيجية التنمية القادرة على التأقلم مع المناخ ومواجهة الكوارث في منطقة

المحيط الهادئ؛ وبحث مسألة الحد من أخطار الكوارث ومسألة تغير المناخ في اجتماع وزاري لمخلف التعاون في جنوب شرق أوروبا؛ وعقد منتديات التوقعات المناخية في جميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا، التي تجمع بين علماء المناخ والعاملين في مجال التنمية من أجل جعل التخطيط الإنمائي أكثر مراعاة لتغير المناخ؛

(ج) إجراء تقييمات إقليمية للخطر تقدم رؤية متعمقة للأخطار الإقليمية أو دون الإقليمية المشتركة، مما يساعد البلدان على فهم مدى ضعفها أمام الأخطار ويتيح أساساً للمبادرات الإقليمية التي تشمل وضع قواعد البيانات المتعلقة بالحسائر الناجمة عن الكوارث، والتشارك في تحمل المخاطر (مثل مبادرة المحيط الهادئ لتقييم أخطار الكوارث والتمويل)؛

(د) تيسير الحوار وتخفيف الالتزام السياسي، مثل إطار هيوغو وتفسيره الإقليمي من خلال الاستراتيجية العربية، الذي أتاح توجيهاً وإلهاماً استراتيجيين لمعالجة القضايا المحلية، بما في ذلك المياه والجفاف في منطقة الدول العربية، وساعد على زيادة تنسيق الجهود المبذولة في المنطقة.

## أفريقيا

٤٦- المحرك الرئيسي للعمل المنهجي بشأن الحد من أخطار الكوارث في منطقة أفريقيا هو الجفاف الذي شهدته في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ وأدى إلى خسائر اقتصادية كبيرة في عدة بلدان. فقد أُبلغ في كينيا وحدها عن خسائر قدرها ٣٤٠ مليون دولار<sup>(٢٤)</sup>. وأدى هذا الحدث عموماً إلى إجراء دراسة أساسية لإمكانيات أفريقيا في مجال الحد من أخطار الكوارث امتدت من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٤ عن طريق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وخلصت الدراسة إلى أن العديد من الحكومات في المنطقة لم تراعى في عمليات التخطيط الإنمائي التأثير المحتمل للكوارث على النمو الاقتصادي والاستقرار. وخلصت الدراسة أيضاً إلى وجود ثغرات محددة في مجال الحد من أخطار الكوارث تشمل جوانب إنشاء المؤسسات وإدارة المعارف والحوكمة وتحديد الأخطار والاستجابة في حالات الطوارئ، ولاحظت أن هناك عدداً قليلاً من الحوافز للنهوض بأنشطة الوقاية من الكوارث التي تهدف إلى تعزيز التنمية الهيكلية والأمن الغذائي.

٤٧- والحد من أخطار الكوارث مجال جديد نسبياً في أفريقيا، تطور في المقام الأول باتباع نهج يشمل أفريقيا برمتها. وما فتئ الفريق الأفريقي العامل المعني بالحد من أخطار الكوارث، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٣، يوجه الاهتمام إلى الأعمال المضطلع بها في المنطقة للحد من أخطار الكوارث. وترأس مفوضية الاتحاد الأفريقي الفريق العامل الذي يضم ممثلين من مصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني، واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، والبنك الدولي، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وهيئات إقليمية الأخرى.

(٢٤) <http://www.irinnews.org/report/84253/africa-disaster-preparedness-woefully-inadequate>

٤٨ - وبالمثل، اعتمدت جمعية الاتحاد الأفريقي، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من أخطار الكوارث في الاجتماع العاشر للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة. وتلا ذلك اجتماع وزاري عُقد في عام ٢٠٠٤ اعتمد فيه الوزراء الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من أخطار الكوارث ودعوا فيه إلى وضع برنامج لتنفيذها. واعتمد خلال المؤتمر الوزاري الأفريقي الأول المعني بالحد من أخطار الكوارث الذي عُقد في عام ٢٠٠٥ برنامج العمل لتنفيذ الاستراتيجية الأفريقية للحد من أخطار الكوارث (٢٠٠٥-٢٠١٠). وبغية مواصلة البرنامج مع إطار عمل هيوغو، اعتمد برنامج العمل الممدد خلال المؤتمر الوزاري الثاني المعني بالحد من أخطار الكوارث في عام ٢٠١٠. وتنفذ المنطقة حالياً خطة العمل هذه. وفي عام ٢٠١١، أعيد تشكيل الفريق الأفريقي العامل المعني بالحد من أخطار الكوارث، الذي يجتمع مرتين في السنة، لتوفير التنسيق والدعم التقني للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

٤٩ - وأدى العمل الإقليمي في أفريقيا، ولا سيما في شكل اجتماعات وزارية، إلى زيادة كبيرة في الأهمية السياسية لمسألة الحد من أخطار الكوارث في القارة منذ الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وأفضى ذلك بدوره إلى التركيز على استعراض سياسات الحد من أخطار الكوارث، وتعبئة الموارد للحد من أخطار الكوارث، ووضع هذه المسألة على جدول أعمال القادة الأفارقة، مما يشير إلى أهمية العمل الوزاري في الجهود الفعالة للحد من أخطار الكوارث.

٥٠ - وعُقد المؤتمر الوزاري الأفريقي الأول المعني بالحد من أخطار الكوارث في عام ٢٠٠٥ بأديس أبابا في إثيوبيا، ثم تلاه مؤتمر ثان في عام ٢٠١٠ بنبروي في كينيا، ومؤتمر ثالث في عام ٢٠١٤ بأبوجا في نيجيريا. وعقد المنتدى الأفريقي الإقليمي أيضاً خمس دورات في أعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على التوالي. وشاركت فيها جهات معنية من مجالات مختلفة لمناقشة المعارف المتاحة وتحديد الثغرات في التنفيذ وتبادل المعلومات عن الحد من أخطار الكوارث. وبموازاة ذلك، لفتت التقارير التي قدمتها البلدان عن جهودها الرامية إلى تنفيذ إطار هيوغو الانتباه إلى أوجه النجاح وأوجه القصور في العمل التعاوني والجماعي على الحد من أخطار الكوارث في المنطقة. وألزمت هذه الآليات كلها البلدان بتحديد الثغرات التي تعوق التقدم والإجراءات اللازمة لسدها. ويؤدي تقاسم الموارد بشأن القضايا العابرة للحدود إلى تعزيز التعاون الإقليمي من خلال الاتفاقات والمنتديات الإقليمية.

٥١ - وبالإضافة إلى النهج الشامل لأفريقيا، ركزت المناطق دون الإقليمية التي تعمل أساساً عن طريق الجماعات الاقتصادية الإقليمية على قضايا الحد من أخطار الكوارث أيضاً. فقد وضعت خمس جماعات اقتصادية إقليمية على الأقل هي الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، سياسات للحد من أخطار الكوارث و/أو استراتيجيات قائمة على إطار عمل هيوغو. وشجعت الهيئة الحكومية



الدولية المعنية بالتنمية، التي تركز على الأخطار الناجمة عن الجفاف والأوبئة والتزاعات والفيضانات، القادة في المنطقة على فهم الكوارث فهماً أشمل. وفي أعقاب الجفاف المدمر في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، اعتمدت الدول الأعضاء في الهيئة مبادرة التحصين ضد كوارث الجفاف بهدف إنهاء حالات الطوارئ المتصلة بالجفاف.

٥٢- ومن الأمثلة الأخرى في هذا الصدد عمل جماعة شرق أفريقيا حالياً على اعتماد تشريع بشأن الحد من أخطار الكوارث عن طريق المجلس التشريعي لشرق أفريقيا. وقدرات المنطقة على وضع سياسات للحد من أخطار الكوارث وتنفيذها لا تكفي دائماً، ومع ذلك فإن وجود هذه السياسات دليل على تحول في النهج منذ عام ٢٠٠٥. ووضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سياسات للحد من أخطار الكوارث. وأنشأت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وحدة للحد من أخطار الكوارث تعنى بتنسيق البرامج الإقليمية للتأهب للمخاطر والكوارث العابرة للحدود ومواجهتها؛ وافتتحت منتدى الجماعة الإقليمية للحد من أخطار الكوارث في عام ٢٠١١.

### الأمريكتان

٥٣- تشهد الأمريكتان منذ مدة طويلة تعاوناً إقليمياً على الحد من أخطار الكوارث. وشكّل إعصار ميتش الذي اجتاح أمريكا الوسطى في عام ١٩٩٨ وأدى إلى خسائر بشرية واقتصادية مدمرة، "سبباً" في البحث عن منظور طويل الأمد وأكثر استدامة للعمل المشترك على معالجة عوامل الخطر الرئيسية وإنشاء الآليات المؤسسية اللازمة للتعاون بين البلدان بغرض النهوض بمجال إدارة الكوارث.

٥٤- ودفعت ضرورة تعزيز إدارة الكوارث إلى زيادة تطوير التعاون الإقليمي بشأن الحد من أخطار الكوارث بين المناطق دون الإقليمية (في البداية) بإنشاء مؤسسات ووضع استراتيجيات. ففي أمريكا الوسطى مثلاً، أنشئ في عام ٢٠٠٤ مركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى وكُلف بمسؤولية دعم البلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى المضي قدماً في تنفيذ الإطار الإقليمي للحد من أخطار الكوارث. وشارك المركز في رسم وتنفيذ السياسة العامة لأمريكا الوسطى بشأن الإدارة المتكاملة للأخطار، التي تضمنت الأولويات المبينة في إطار عمل هيوغو، وأدت إلى إنشاء وتعزيز آليات التعاون مع الأعضاء وفيما بينها.

٥٥- وفي منطقة الكاريبي ساهمت الموافقة على إطار عمل هيوغو في عام ٢٠٠٥ في إعادة صياغة الصكوك الإقليمية المتخصصة السارية. وبالاعتراف بالروابط الهامة بين إدارة الكوارث والتنمية المستدامة، اضطلعت الوكالة الكاريبية للتصدي السريع للكوارث، التي أصبحت تسمى الوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث، بدور رائد في اعتماد إطار الاستراتيجيات والنتائج للإدارة الشاملة للكوارث في منطقة الكاريبي في عام ٢٠٠١ بالتعاون مع الجهات

المعنية. وفي عام ٢٠٠٧، وتجسيدا للأولويات المحددة في إطار عمل هيوغو، أكملت البلدان الأعضاء الاستراتيجية الإقليمية والإطار البرنامجي المنقحين والمعززين لتوجيه عمليات البرمجة في إطار الإدارة الشاملة للكوارث في الكاريبي للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢. واستُخدمت الاستراتيجية المعززة التي تدخل في نطاق الإدارة الشاملة للكوارث أساساً لإعداد استراتيجية الإدارة الشاملة للكوارث في الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ التي أُقرت أخيراً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٥٦- واضطلعت المؤسسات الحكومية الدولية التي أنشئت لتعزيز التنمية والتعاون في أمريكا الجنوبية بدور الإطار الجامع لمعالجة المشاكل العويصة التي تواجهها البلدان بسبب المخاطر الطبيعية المتكررة. وفي هذا السياق، قررت جماعة دول الأنديز إنشاء لجنة الأنديز للوقاية من الكوارث ومواجهتها. وعززت اللجنة استراتيجية دول الأنديز للوقاية من الكوارث للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، التي عدلت في عام ٢٠٠٧ بقرار من الأعضاء لمواءمتها مع أولويات إطار عمل هيوغو.

٥٧- وأنشئ اتحاد أمم أمريكا الجنوبية في عام ٢٠٠٨ ليكون منظمة دون إقليمية. وكان الزلزال الذي ضرب شيلي في عام ٢٠١٠ والفيضانات العارمة التي اجتاحت كولومبيا في عام ٢٠١١ "سببين" دفعا هذه المنظمة الحكومية الدولية إلى رسم الأولويات التالية: إنشاء فريق عامل رفيع مستوى برئاسة شيلي، وتحديد استراتيجية مشتركة لإدارة الكوارث، وإعداد سياسة عامة إقليمية للحد من أخطار الكوارث.

٥٨- وساهم النهوض بأفرقة دون إقليمية مختلفة في دعم وضع الخطط والسياسات الوطنية في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤. وكُيف العديد من السياسات الإقليمية لتوائم أولويات إطار عمل هيوغو على نحو يعكس نهجاً شاملاً إزاء الأخطار. ونتيجة لذلك، وبفضل آليات الدعم الإقليمية الموجودة، انتقلت بلدان كثيرة في الأمريكتين إلى نهج أشمل للحد من أخطار الكوارث. فمنذ عام ٢٠١١، عمل ما لا يقل عن ٢٠ بلداً على وضع واعتماد أطر شاملة جديدة للحوكمة في مجال الأخطار ونهج شاملة متكاملة على مستوى القطاعات (في مجالات الصحة والشؤون المالية والتخطيط والتعليم، على سبيل المثال).

٥٩- وتحظى الوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث ولجنة الأنديز للوقاية من الكوارث ومواجهتها، بفضل جهودهما التي سبقت إطار هيوغو، بمكانة متميزة في الأمريكتين نظراً لتأثيرهما البرنامجي في مجال الحد من أخطار الكوارث. وربما ترتبط فعاليتيهما بمستوى النضج التنظيمي الذي بلغناه في هذا المجال. ومن الأمثلة على الأنشطة المضطلع بها في هذا الصدد، استفادة دول منطقة الكاريبي التي هي أعضاء في الوكالة من تنمية المنافع العامة الإقليمية، من قبيل التشريع النموذجي للحد من أخطار الكوارث. وقدمت الوكالة، بفضل ما حشدته من موارد، المساعدة إلى بلدان لم تكن لتحصل عليها لولا عضويتها فيها. وأعدت اللجنة أدلة لتصميم الطرق الرئيسية تتضمن عنصر الحد من أخطار الكوارث، ومبادئ توجيهية لدمج الحد من أخطار الكوارث في الاستثمارات العامة والأطر الوطنية للتعاقي من الكوارث.

٦٠- وأدت جهود المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية إلى اعتماد رؤساء الدول في عام ٢٠١٠ السياسة العامة لأمريكا الوسطى بشأن الإدارة المتكاملة للأخطار. وتضع هذه السياسة خمسة مجالات للتدخل على جدول أعمال المنطقة في مجال الحد من أخطار الكوارث تتماشى وإطار هيوغو.

٦١- وبالإضافة إلى التطورات على الصعيد دون الإقليمي، حدثت تطورات أيضاً على مستوى القارة الأمريكية برمتها نتجت في المقام الأول عن عمل منظمة الدول الأمريكية التي أقرت خطة البلدان الأمريكية لالتقاء الكوارث ومواجهتها وتنسيق المساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٢. وهذه الخطة أداة إدارية لتنسيق الجهود التي تبذلها الحكومات من أجل الوقاية من الكوارث والتأهب لها ومواجهتها والتخفيف من حدتها، وتنطبق على المنطقة برمتها باستثناء كوبا.

٦٢- وسنت منظمة الدول الأمريكية مجموعة من القرارات الملزمة لتعمل بها الهيئات الفنية التابعة لأمانتها العامة وفقاً لإطار عمل هيوغو، ولتقدم الدعم إلى البلدان الأعضاء في هذا الصدد. وتشمل الأمثلة الإقليمية الأخرى ما يلي:

(أ) لجنة الأنديز للوقاية من الكوارث ومواجهتها، التي تشجع أنشطة الحد من أخطار الكوارث على الصعيد دون الإقليمي وداخل دولها الأعضاء من خلال تنفيذ استراتيجية دول الأنديز للوقاية من الكوارث ومواجهتها؛

(ب) الوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث التي وضعت، بعد استعراض استراتيجيتها للإدارة الشاملة للكوارث، أهدافاً للنهوض بمجال الحد من أخطار الكوارث في منطقة الكاريبي للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٢ (ويتماشى هذا الجهد مع إطار عمل هيوغو)؛

(ج) موافقة رؤساء الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية على إعلان وخطة عمل بيتيون - فيل اللذين أعطيا الأولوية لدمج مسألة الحد من أخطار الكوارث في خطط التنمية الوطنية وجعلها من هذه المسألة إحدى أهم الأولويات؛

(د) اتفاق اتحاد أمم أمريكا الجنوبية على إنشاء فريق عامل رفيع المستوى لوضع خطة عمل لدعم الدول الأعضاء في إدماج مسألة الحد من أخطار الكوارث (يعكف الفريق العامل الرفيع المستوى حالياً على إعداد استراتيجية دون إقليمية للحد من أخطار الكوارث)؛

(هـ) إنشاء السوق الجنوبية المشتركة آلياً هي الاجتماع المتخصص للحد من أخطار الكوارث الاجتماعية الطبيعية والدفاع المدني والحماية المدنية والمساعدة الإنسانية، لتعزيز المبادرات المشتركة في مختلف المجالات (مثل الإدارة المتكاملة للإمدادات الإنسانية، ومعالجة قضايا مستجمعات المياه، وغيرها من القضايا العابرة للحدود، وإنشاء شبكة من مؤسسات البحث في الحد من أخطار الكوارث)؛

(و) إنشاء المنتدى الإقليمي في الأمريكتين في عام ٢٠٠٩، الذي يدعم تنفيذ إطار عمل هيوغو والأطر التي تخلفه، وتبادل المعلومات لتحديد اتجاهات الأخطار، وإعطاء الأولوية لإجراءات الحد من أخطار الكوارث (وقد عقد المنتدى الإقليمي أربع دورات: في عام ٢٠٠٩، في مدينة بنما بينما؛ وفي عام ٢٠١١، في نويو بايارتا بالمكسيك؛ وفي عام ٢٠١٢، في مقاطعة بوينس آيرس الاتحادية بالأرجنتين؛ وفي عام ٢٠١٤، في غواياكيل بإكوادور. وزادت المشاركة في المنتدى الإقليمي ثلاثة أمثال تقريباً منذ عام ٢٠٠٩).

### الدول العربية

٦٣- المنطقة العربية معرضة لمخاطر جيولوجية ومخاطر جوية هيدرولوجية شتى. ويختلف تأثير الكوارث في بلدان المنطقة واقتصاداتها ويرتبط بدرجة تعرضها للمخاطر وبجدة هذه المخاطر. وقبل عام ٢٠٠٥، نفذت البلدان العربية أنشطة الإغاثة في حالات الكوارث ومواجهتها إلى حد أتاح لها إمكانية إدارة هذه الظواهر. وعقب اعتماد إطار عمل هيوغو في عام ٢٠٠٥، زاد الاهتمام بمسألة الحد من أخطار الكوارث، ولا سيما عن طريق جامعة الدول العربية. واضطلعت الجامعة تدريجياً بدور أقوى في مجال الحد من أخطار الكوارث، وبدأت تركز على تعزيز آليات التنسيق الإقليمي ومواءمة النهج والأدوات الإقليمية للحد من أخطار الكوارث. واعتمدت المنطقة في نهاية المطاف الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٢٠<sup>(٢٥)</sup>.

٦٤- وعقدت الدول العربية في أيار/مايو ٢٠١٣ المؤتمر العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث. ويُعتبر هذا الحدث وإعلان العقبة المنبثق منه معلمين بارزين أديا إلى توفير الدعم الإقليمي لأنشطة الحد من أخطار الكوارث. وأصبحت مسألة الحد من أخطار الكوارث عنصراً من عناصر الأطر الإقليمية العربية بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة، وتحظى بمكانة هامة في برامج هيئات الحماية المدنية التابعة لوزراء الداخلية. وأقرت جامعة الدول العربية إنشاء مركز عربي للامتياز في مجال الوقاية من أخطار الزلازل في الجزائر سيبدأ عمله في عام ٢٠١٤. وفي الآونة الأخيرة، شرع مجلس التعاون الخليجي في إعداد استراتيجية دون إقليمية للحد من مخاطر الكوارث.

٦٥- وأدخلت تعديلات على الدراسة المنهجية لأسباب الأخطار ومواطن الضعف والمخاطر والزلازل والفيضانات، رغم أن نطاق هذا العمل ليس كافياً. ونتجت هذه الأنشطة إلى حد كبير عن اتباع صناعات القرار برنامجاً أوسع نطاقاً مقارنة بالبرامج التصاعدية. وعقب اعتماد إطار عمل هيوغو في عام ٢٠٠٥، شهدت المنطقة مشاركة أقوى من مؤسساتها العلمية والأكاديمية (فقد أدمجت مثلاً جامعة النجاح الوطنية في فلسطين أولويات العمل المبينة في إطار هيوغو ضمن المنهاج الدراسي لكلية الهندسة وأنشأت مركزاً علمياً للتخطيط

(٢٥) [http://www.preventionweb.net/files/18903\\_17934asdrfinalenglishjanuary20111.pdf](http://www.preventionweb.net/files/18903_17934asdrfinalenglishjanuary20111.pdf)

الحضري والحد من مخاطر الكوارث). وفي الجزائر ولبنان ومصر تعمل المؤسسات العلمية على دعم واضعي السياسات بالمعارف والمعلومات الموثوقة.

٦٦- وبالإضافة إلى جامعة الدول العربية، شرعت منظمات دولية مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومنظمات أخرى، في تنفيذ مشاريع الحد من أخطار الكوارث وتطبيق البحوث ووضع برامج لتنمية القدرات، تركز فيها على الإنذار المبكر، والجفاف والتصحر، وإدارة المعارف، وتقييم الأخطار الناجمة عن آثار تغير المناخ<sup>(٢٦)</sup>.

٦٧- وفي عام ٢٠٠٥، أتاح إطار عمل هيوغو وتفسيره الإقليمي من خلال الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث توجيهاً استراتيجياً وإلهاماً فيما يتعلق بالقضايا المحلية، بما فيها المياه والجفاف، ورسخا مكانة الإطار باعتباره أساساً مرجعياً. وساهمت الاستراتيجية الإقليمية أيضاً في زيادة اتساق جهود المنطقة. واستُكملت الاستراتيجية الإقليمية في حزيران/يونيه ٢٠١٤ بخطة عمل أقرها مجلس وزراء البيئة في جامعة الدول العربية. وتشير هذه التطورات إلى أن العمليات الإقليمية يمكن أن تزيد الوعي وتيسر الحوار وتحشد الدعم السياسي. ويضفي الدعم السياسي بدوره مزيداً من المشروعية على العمل الوطني في مجال الحد من أخطار الكوارث.

٦٨- وجمع العمل الإقليمي أصحاب مصلحة لا يتعاونون عادة في مجال الحد من أخطار الكوارث، منهم ممثلون عن المدن والسلطات المحلية ووسائل الإعلام والجمعيات والمدني والدوائر الأكاديمية. وعلاوة على ذلك ركز العمل الإقليمي على مواضيع تحظى بالاهتمام المشترك في المنطقة، مثل الأخطار في المناطق الحضرية وتغير المناخ. وسترکز المبادرات الإقليمية المقبلة على الأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية ومشاركة القطاع الخاص. وحُددت هذه القضايا ذات الأولوية باستعراض الأولويات الوطنية لتحديد المواضيع المشتركة.

٦٩- وتبين أن التصدي للأخطار الإقليمية العابرة للحدود أمر صعب في المنطقة، بل إن معالجة بعض القضايا مثل الجراد القادم من غرب أفريقيا تجري على الصعيد الوطني. وتشمل الاستثناءات في هذا الصدد الأخطار العابرة للحدود المتصلة بالمياه والمهاجرين - وهما قضيتان تحظيان بمكانة بارزة في الحوارات الإقليمية. وتظل الجهود المبذولة في مواجهة الفيضانات والزلازل وطنية النطاق.

٧٠- ووُضعت قوائم جرد وقواعد بيانات للكوارث في عدد من البلدان. ويمكن أن تعزى الزيادة التدريجية في عدد قواعد البيانات الخاصة بالخسائر الناجمة عن الكوارث التي وُضعت على الصعيد الوطني إلى الحوار الإقليمي الذي أذكى الوعي بالحاجة إلى بيانات أساسية لدعم التخطيط في مجال الحد من أخطار الكوارث. وتقدر جامعة الدول العربية قيمة مواءمة المنهجيات والأدوات في الجهود الرامية إلى فهم آثار الكوارث، وتسمح بتنسيق النهج الإقليمي إزاء تنفيذ إجراءات الحد من أخطار الكوارث.

(٢٦) [http://www.preventionweb.net/files/32916\\_implementationofthehyogoframeworkfo.pdf](http://www.preventionweb.net/files/32916_implementationofthehyogoframeworkfo.pdf)

## آسيا والمحيط الهادئ

٧١- اضطلعت كيانات إقليمية مختلفة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بعدد من المبادرات المتعلقة بالكوارث. ورغم أن هذه العمليات جارية منذ عدة سنوات، أدت عوامل شتى إلى تعجيل العمل المتعلق بالحد من أخطار الكوارث.

٧٢- وأول هذه العوامل موجة تسونامي في المحيط الهندي في عام ٢٠٠٤. فلم تؤد موجة تسونامي إلى تعزيز قيادة بلدان المنطقة وعزمها على تحسين التعاون الإقليمي بشأن إدارة أخطار الكوارث فحسب، بل شكلت أيضاً منطلقاً لمبادرات تعاونية محددة بشأن الإنذار المبكر وجمع المعلومات المتعلقة بالأخطار والتأهب والمدارس الآمنة والتمويل المتعلق بالأخطار. والعامل الثاني هو اعتماد إطار عمل هيوغو خلال المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث لعام ٢٠٠٥، المعقود في كوبي باليابان. واستناداً إلى إطار عمل هيوغو، وضع أو حسّن الكثير من المناطق دون الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أطرها دون الإقليمية الخاصة بإدارة أخطار الكوارث. فقد اعتمدت بلدان جنوب آسيا على سبيل المثال الإطار الشامل لإدارة الكوارث التابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. واعتمدت البلدان الجزرية في المحيط الهادئ إطار المحيط الهادئ للعمل المتعلق بالحد من أخطار الكوارث وإدارة الكوارث للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، الذي تعكس عناصره إطار عمل هيوغو. ووقعت بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا على الاتفاق المتعلق بإدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ في تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٧٣- وثمة حدث رئيسي آخر أدى إلى تسريع وتيرة التغيير فيما يتعلق بالحد من أخطار الكوارث هو إعصار نرجس الذي اجتاح ميانمار في عام ٢٠٠٨ وأسفر عن مقتل أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ شخص. وأدى إعصار نرجس إلى إبراز وتسريع دور الرابطة في أنشطة ما بعد الكوارث، بما في ذلك الاضطلاع بمهمة المنسق الرئيسي بين حكومة ميانمار والشركاء الإنمائيين. وعزز أيضاً عدداً من الآليات في إطار الرابطة تتعلق بجملة أمور منها التقييم والتخطيط وتعبئة الموارد والدعم التقني في مرحلة ما بعد الكوارث.

٧٤- ورغم أن السببين المذكورين أعلاه كارثتان كبيرتان، فقد أثرت الهياكل الإقليمية في حد ذاتها أيضاً في وضع وتنفيذ برامج الحد من أخطار الكوارث في المنطقة. فعلى سبيل المثال، تمكنت مجموعات من البلدان، إما عن طريق منظمات حكومية دولية دون إقليمية (مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وشعبة علوم الأرض التطبيقية والتكنولوجية التابعة لأمانة جماعة المحيط الهادئ) أو عن طريق تجمعات جغرافية أو سياسية، من إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين الحكومات في مجال إدارة أخطار الكوارث، استناداً إلى الأخطار المشتركة والقيادة الإقليمية وتاريخ التعاون بين بلدان المنطقة. فقد اعتمدت بلدان جنوب شرق آسيا مثلاً في عام ٢٠٠٩ اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا

المتعلق بإدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ<sup>(٢٧)</sup>، وهو أول صك ملزم قانوناً متصل بإطار عمل هيوغو. وحدد برنامج الرابطة الإقليمية اللاحق لإدارة الكوارث المجالات ذات الأولوية التي ينبغي أن تتخذ المنطقة إجراءات مشتركة بشأنها. وتشمل النجاحات المبكرة التي حققها العمل المشترك الأنشطة المتعلقة بالتأهب للكوارث من خلال إجراء تمارين لمحاكاة حالات الكوارث ووضع إجراءات تشغيلية موحدة للتنسيق.

٧٥- وانطلق العمل دون الإقليمي للحد من أخطار الكوارث في جنوب آسيا في عام ١٩٨٧ خلال مؤتمر القمة الثالث لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في كاتماندو. وفي أعقاب موجة تسونامي في المحيط الهندي، اعتمدت هذه المنطقة دون الإقليمية الإطار الشامل لإدارة الكوارث التابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وأقر وزراء البيئة في الرابطة، في تموز/يوليه ٢٠٠٦، هذا الإطار الذي كُيف ليتسق مع إطار عمل هيوغو. وقبل ذلك، أنشأت الرابطة في عام ٢٠٠٥ مركز إدارة الكوارث الخاص برابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في دلهي بالهند، من أجل مساعدة البلدان في الجهود الرامية إلى صياغة السياسات والاستراتيجيات وأطر إدارة الكوارث؛ وفي إجراء البحوث والدراسات، ووضع برامج التدريب؛ وفي نشر المعلومات عن أفضل الممارسات. ووضعت المنطقة بعد ذلك، عن طريق مركز إدارة الكوارث، خرائط طريق إقليمية بشأن ستة مجالات رئيسية تتعلق بإدارة الكوارث، تشمل العمل المجتمعي للحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ - وتحدد المهام التي لا يزال يتعين أن تضطلع بها السلطات المحلية والحكومات الوطنية والمنظمات دون الإقليمية في الآجال القصير والمتوسط والطويل. واستناداً إلى خرائط الطريق، نُفذ عدد من المشاريع على المستوى دون الإقليمي.

٧٦- ففي آسيا الوسطى (التي تتألف من أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) لم تُنشأ تماماً بعد آلية دون إقليمية للحد من أخطار الكوارث، ولكن التعاون تعزز من خلال تجمعات مختلفة، مثل رابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة التعاون الاقتصادي. وللمنطقة تاريخ من التعاون في مواجهة الكوارث، يجسده اتفاق عام ١٩٩٨ للتعاون بشأن الوقاية من الكوارث ووقفها. وينصب التركيز الآن على اتباع نهج استباقي للتعاون في مجال الحد من الأخطار.

٧٧- وفي منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية، أسهم العمل الإقليمي إسهاماً هاماً في بلورة الأطر العالمية إلى عمل ملموس عن طريق إطار العمل الإقليمي للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥؛ وإطار عمل جزر المحيط الهادئ المعني بتغير المناخ للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥؛ واستراتيجية التنمية القادرة على التكيف مع المناخ ومواجهة الكوارث في منطقة المحيط الهادئ<sup>(٢٨)</sup>. واضطلعت هذه المنطقة دون الإقليمية بدور رائد في إدماج قضايا تغير المناخ والحد من أخطار الكوارث.

(٢٧) رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ٢٠١٢.

(٢٨) استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، ٢٠١٤.

ووضعت حكومات بلدان المنطقة دون الإقليمية خطط عمل وطنية مشتركة، سدت الفجوة القائمة بين الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ والحد من أخطار الكوارث. وعلاوة على ذلك، ففي حين أن مسألة الحد من أخطار الكوارث كانت تُعالج في السابق انطلاقاً من نموذج المواجهة وتخضع بالأساس للقيادة الحكومية، شهد العقد الماضي زيادة مشاركة جهات معنية متعددة تشمل القطاع الخاص والمجتمعات المحلية، في أنشطة الحد من الكوارث. وعملت أمانة جماعة المحيط الهادئ وأمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ معاً عن كثب على إدماج قضايا الحد من أخطار الكوارث وتغير المناخ والتنمية المستدامة. وتُظم سنوياً منذ عام ٢٠٠٩ منتدى المحيط الهادئ لإدارة أخطار الكوارث الذي عقد دورته السادسة في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي ضوء ما ذكر أعلاه من جهود مبدولة لإدماج قضايا الحد من أخطار الكوارث وتغير المناخ، حدث تقدم تدريجي صوب عقد منتدى المحيط الهادئ للحد من أخطار الكوارث بالاشتراك مع اجتماع المائة المستديرة في منطقة المحيط الهادئ بشأن تغير المناخ.

٧٨- وأتاحت الجهود التعاونية التي شملت عموم آسيا والمحيط الهادئ من خلال المنتديات الإقليمية لإدارة أخطار الكوارث فرصة للجهات المعنية للعمل معاً من أجل دعم التعاون الإقليمي. ففي آسيا، عُقدت ستة مؤتمرات وزارية آسيوية بشأن الحد من أخطار الكوارث، استضافتها على التوالي الصين والهند وماليزيا وجمهورية كوريا وإندونيسيا وتايلند. وأسفرت المؤتمرات عن صدور إعلانات سياسية في بيجين (٢٠٠٥)، ونيودلهي (٢٠٠٧)، وكوالالمبور (٢٠٠٨)، وإنشيون (٢٠١٠)، وجوججاكارتا (٢٠١٢)، وبانكوك (٢٠١٤)، وأظهرت تزايد الوعي بمسألة الحد من أخطار الكوارث على مر السنين، وبرهنت على التزام متزايد بالتصدي للكوارث باعتباره مسألة إنمائية.

٧٩- وساهمت المؤتمرات الإقليمية الآسيوية بشأن الحد من أخطار الكوارث أيضاً في زيادة مشاركة الجهات المعنية المتعددة والتنسيق والاتساق بوجه عام. وزاد بمرور الوقت نطاق هذه المؤتمرات الوزارية ومستوى المشاركة فيها. وتعزز مبدأ الشمولية في الإعلانات الأخيرة. ونتيجة لذلك، تضمنت الإعلانات الصادرة منذ عام ٢٠١٢ التزامات من مجموعة واسعة من الجهات المعنية. ومن نتائج هذه الإعلانات القبول التدريجي لإدماج قضايا الحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في المنطقة. ويمكن ملاحظة ذلك في استعراض للمشهد المؤسسي والسياساتي في المنطقة فيما يتعلق بتغير المناخ والحد من أخطار الكوارث<sup>(٢٩)</sup>.

٨٠- وقد ساعد منتدى المحيط الهادئ السنوي لإدارة أخطار الكوارث في رصد وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات على الصعيد دون الإقليمي<sup>(٣٠)</sup>. وأدى التعاون الإقليمي إلى إنشاء شبكة المحيط الهادئ لإدارة أخطار الكوارث التي انبثقت منها شبكة المحيط الهادئ المعنية

(٢٩) [http://www.preventionweb.net/files/21414\\_21414apregionalmappingdrrcca1.pdf](http://www.preventionweb.net/files/21414_21414apregionalmappingdrrcca1.pdf)

(٣٠) استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، ٢٠١٤.



بالكوارث، وهي موقع إلكتروني حيوي للمعلومات والدعوة<sup>(٣١)</sup> في مجال إدماج قضايا الحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. وأدى ذلك حتى الآن إلى تعهد ١٣ بلداً من أصل ١٤ في المحيط الهادئ بالتزامات وطنية. وتعكف المنطقة دون الإقليمية أيضاً على تجريب مشروع للتأمين ضد الأخطار.

## أوروبا

٨١- تطور التعاون الإقليمي بشأن الحد من أخطار الكوارث تطوراً تدريجياً في أوروبا من خلال المنظمات الحكومية الدولية. فعلى سبيل المثال، تضم هذه المنطقة ٤٧ دولة عضواً في مجلس أوروبا، ٢٨ منها دول أعضاء أيضاً في الاتحاد الأوروبي. وقد اضطلع كل من مجلس أوروبا والمفوضية الأوروبية ومحفل التعاون في جنوب شرق أوروبا بدور نشط للغاية في أنشطة الحد من أخطار الكوارث، وتعاونت هذه الكيانات مع المنتدى الأوروبي للحد من أخطار الكوارث - الذي يسعى لتشجيع وتيسير تبادل المعلومات والمعارف بين المشاركين من جهات التنسيق الوطنية لإطار عمل هيوغو والمنتديات الوطنية والشركاء الإقليميين ودون الإقليميين.

٨٢- وفي عام ١٩٨٧، أعدت لجنة الوزراء في مجلس أوروبا اتفاقاً حكومياً دولياً جزئياً مفتوحاً - هو اتفاق أوروبا والبحر الأبيض المتوسط المتعلق بالمخاطر الكبرى - الذي انضم إليه ٢٦ بلداً. وأهم هدف من الاتفاق هو "تعزيز وتشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في سياق متعدد التخصصات لضمان تحسين سبل الوقاية والحماية وتنظيم الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية أو التكنولوجية الكبرى من خلال الاستفادة من الموارد والمعارف الحالية تحقيقاً لإدارة فعالة ومترابطة للكوارث الكبرى". وتعكس خطة عمل الاتفاق أولويات العمل في مجال الحد من الكوارث في منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط في سياق إطار عمل هيوغو.

٨٣- وسن مجلس أوروبا أيضاً مجموعة من القرارات المتصلة بالحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك قرار يحث مجلس أوروبا ورؤساء البلديات والسلطات المحلية على التطرق إلى مسألة قدرة المناطق الحضرية على مواجهة الكوارث بتبني 'العناصر الأساسية العشرة' من حملة تمكين المدن من مجابهة الكوارث، والتدابير ذات الصلة مثل خطة العمل بشأن الإعاقة للتقليل من مواطن الضعف.

٨٤- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أطلق ميثاق الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا مبادرة التأهب للكوارث والوقاية منها لدوله الأعضاء الاثنتي عشرة<sup>(٣٢)</sup>. وتتيح هذه المبادرة

(٣١) <http://www.pacificdisaster.net/pdn2008/>

(٣٢) ألبانيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وتركيا ورومانيا وسلوفينيا وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا ومقدونيا ومولدوفا واليونان.

لدول جنوب شرق أوروبا إطاراً لوضع برامج ومشاريع تعزز القدرات على الحد من أخطار الكوارث. ومنذ عام ٢٠٠٥، ما فتئ جنوب شرق أوروبا يُحول النهج التقليدية القائمة على مواجهة الكوارث إلى نهج تركز على الحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. ويشكل استعداد البلدان لإدماج مبادئ إطار عمل هيوغو في الخطط الإنمائية الوطنية عاملاً هاماً في هذا الصدد. وعقدت المنطقة أيضاً اجتماعات وزارية ركزت على الحد من أخطار الكوارث. ففي عام ٢٠١٣ مثلاً، بحث وزراء الشؤون الخارجية قضايا الحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ خلال مؤتمر قمة محفل التعاون في جنوب شرق أوروبا. وأُحرز تقدم أيضاً في مجال التدريبات الثنائية والمتعددة الأطراف للتأهب للأخطار العابرة للحدود، التي نظمت مبادرة التأهب للكوارث والوقاية منها العديد من التمارين بشأنها.

٨٥- وتعهد الاتحاد الأوروبي بموجب توافق الآراء الأوروبي بشأن التنمية لعام ٢٠٠٥، وتوافق الآراء الأوروبي بشأن المعونة الإنسانية لعام ٢٠٠٧، بدعم سياسات وإجراءات الحد من أخطار الكوارث. ودعا مجلس الاتحاد الأوروبي المفوضية الأوروبية، في الاستنتاجات التي خلص إليها في عام ٢٠٠٨ بشأن تعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على الاستجابة، إلى تقديم استراتيجية بشأن دعم إجراءات الحد من أخطار الكوارث في البلدان النامية.

٨٦- وبناءً على التعاون القائم في مواجهة الكوارث والتأهب لها، وضع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٩ استراتيجية لدعم البلدان النامية في الحد من أخطار الكوارث. وشرع الاتحاد الأوروبي أيضاً في وضع سياسة عامة لإدارة الأخطار تشمل جميع القطاعات تشجع تقييم الأخطار والتخطيط لمواجهةها على الصعيد الوطني، وتقاسم الممارسات السليمة بين البلدان، بطرق تشمل استعراض النظراء، والاستثمارات "القادرة على مواجهة الكوارث" التي تدعمها صناديق الاتحاد الأوروبي، والتوعية. وتتبوأ الحلول المبتكرة لتمويل الوقاية من الكوارث مكانة الصدارة على جدول أعمال الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك استخدام التأمين أداة لإدارة الكوارث ومحفزاً للتوعية بالأخطار والوقاية منها والتخفيف من آثارها.

٨٧- وأدرجت الاعتبارات المتعلقة بالوقاية من الأخطار وإدارتها أيضاً في عدد من سياسات الاتحاد الأوروبي وتشريعاته الرئيسية (مثل سياسات الوثام، والصحة، وتقييم الآثار البيئية، والتكيف مع تغير المناخ، والنظم الإيكولوجية، والزراعة، والأمن الغذائي والتغذوي، والمياه، وإدارة أخطار الفيضانات، وتمويل الوقاية من خطر الحوادث الصناعية الكبرى، والسلامة النووية، والنقل والطاقة، والبحوث، والابتكار). وعلاوة على ذلك، يشكل بناء القدرة على مواجهة الكوارث جزءاً أساسياً من سياسات الاتحاد الأوروبي في المجالين الإنمائي والإنساني.

٨٨- واعتمد البرلمان الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ التشريع المتعلق بآلية الاتحاد الأوروبي للحماية المدنية. واعتُبر هذا التشريع إنجازاً في مجال الحد من أخطار الكوارث في أوروبا لأنه رسخ في قانون الاتحاد الأوروبي الاعتبارات المتعلقة بالحد من أخطار

الكوارث. ويشدد التشريع بقوة على بناء ثقافة الوقاية من الكوارث، ويركز بوجه خاص على تقييم الأخطار والتخطيط لإدارتها واستعراض النظراء. ويبين المثال الأوروبي مدى تأثير المتطلبات الملزمة قانوناً على الصعيد الإقليمي تأثيراً شديداً مباشراً على الدول الأعضاء. ويمكن استعراض هذا المثال وبمحت إمكانية تطبيقه في مناطق أخرى.

٨٩- وتُدمج قضايا الحد من أخطار الكوارث إدماجاً شديداً في عمليات الاتحاد الأوروبي. فقد أُدرجت في سياسات الاتحاد الأوروبي وتشريعاته مثلاً الاعتبارات المتعلقة بالوقاية من أخطار الكوارث وإدارتها<sup>(٣٣)</sup>.

٩٠- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، اعتمدت المفوضية الأوروبية استراتيجية للتكيف مع تغير المناخ تعزز الصلات القوية بين الحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. وتصدر الإشارة أيضاً إلى نطاق الدعم الذي تقدمه المفوضية الأوروبية إلى مناطق أخرى من خلال مبادرات مثل مبادرة عام ٢٠١٢ بشأن "بناء القدرة على مواجهة الكوارث في غرب البلقان وتركيا"، التي تهدف إلى تعزيز التعاون وزيادة القدرات على الصعيد الإقليمي، ولا سيما في مواجهة المخاطر الجوية والهيدرولوجية.

٩١- وقاد المنتدى الأوروبي للحد من أخطار الكوارث استعراضات النظراء في هذا المجال بالتعاون مع المفوضية الأوروبية واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث وبدعم تقني من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وساهمت استعراضات النظراء التي أُجريت حتى الآن (في المملكة المتحدة وفنلندا) في تسريع وتيرة التقدم على الصعيد الوطني.

٩٢- وبالإضافة إلى العمليات الحكومية الدولية الرسمية، أُحرز تقدم أيضاً في التعاون في مجال الحد من أخطار الكوارث عن طريق المنتدى الأوروبي للحد من أخطار الكوارث الذي يؤدي دور محفل لتبادل المعلومات والمعارف، وتنسيق الجهود المبذولة في جميع أنحاء المنطقة الأوروبية، والدعوة إلى اتخاذ إجراءات فعالة للحد من أخطار الكوارث. ويشترك في المنتدى ٢٨ بلداً بالإضافة إلى مجلس أوروبا والمفوضية الأوروبية ومبادرة جنوب شرقي أوروبا للتأهب للكوارث والوقاية منها واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث.

٩٣- وساهم المنتدى في وضع إطار عمل للحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ بصياغة منشورين يتضمنان الممارسات السليمة والتوصيات. وقدم الفريق العامل التابع للمنتدى والمعني بتنفيذ إطار عمل هيوغو على الصعيد المحلي توصيات بشأن أهمية تبادل الخبرات بين المجالس البلدية، مثل أنشطة التوأمة، وإدماج الحد من أخطار الكوارث في أنشطة استخدام الأراضي والتخطيط الحضري، واستعمال أداة التقييم الذاتي للحكم المحلي للوقوف

(٣٣) من الأمثلة في هذا الصدد: سياسات الوتام، والصحة، وتقييم الآثار البيئية، والتكيف مع تغير المناخ، والنظم الإيكولوجية، والزراعة، والأمن الغذائي والتغذوي، والمياه، وإدارة أخطار الفيضانات، وتمويل الوقاية من خطر الحوادث الصناعية الكبرى، والسلامة النووية، والنقل والطاقة، والبحوث، والابتكار.

على التقدم المحرز محلياً في الحد من أخطار الكوارث. وركز الفريق العامل التابع للمنتدى والمعني بالحوكمة والمساءلة على التوصيات المتعلقة باستعراض النظراء، والاستراتيجيات الوطنية بشأن الحد من أخطار الكوارث، واقتصاديات الكوارث.

٩٤ - ودعا المنتدى إلى مبادرات للحد من أخطار الكوارث، واضطلع بأنشطة التوعية بالعمل الناجح في هذا المجال بوسائل عدة مثل الدعم المقدم إلى مبادرة "بطل التغيير المحلي" في أوروبا التي تعترف بالإنجازات الفردية في سبيل بناء مجتمع أسلم وأقدر على مواجهة الكوارث. وحسّن المنتدى أيضاً نوعية المعلومات المرتبطة بمرصّد إطار عمل هيوغو.